الرؤية الأمريكية للنظام الإقليمي العربي في إطار المشاريع الشرق أوسطية

د. حسين المرجين
كلية الآداب – جامعة الفاتح

مدخل عام :

تعد المنطقة العربية ولا تزال واحدة من أهم وابرز الساحات الأولية التي تركزت عليها السياسة الأمريكية في أطار توجهاتها واهتمامها بمصالحها إزاء منطقة الشرق الأوسط وتبرز أهمية ومكانة هذه السياسة وفقا لجملة من الاعتبارات الهامة منها :

1) بروز الدور الأمريكي كقوة عظمى وسيطرتها على النظام العالمي من خلال القطبية الواحدة اثر انهيار الاتحاد السوفيتي ،خصوصا بعد حرب الخليج الثانية.

2) تمتع المنطقة بموقع استراتيجي هام بالإضافة إلى كونها تعوم في بحر أسود (النفط) مصدر الطاقة الرئيسي في العالم، وللولايات المتحدة على وجه الخصوص.

3) إسعي الولايات المتحدة الحثيث و محاولاتها إعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط من جديد حسب ما تتطلبه المصالح المستجدة لها في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

من هنا تعمل هذه السياسة على طرح العديد من المشاريع، ومنها مشروع الشرق الأوسط والذي يتأسس على مبدأ الحماية والعمل على المصالح الأمريكية في المنطقة جمعيها في الحماية والحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة.

وعلى هذا الأساس سيتم فيما يلي دراسة الرؤية الأمريكيـــة للنظـــام العربي في إطار هذا المشروع ومشروع الشرق الأوسط منذ أن تم طـــرح مفهوم الشرق الأوسط أمريكيا أول مرة وحتى مفهوم الشرق الأوسط الكبير في عهد إدارة بوش الابن .

ولتوضيح تلك الرؤية منهجيا على نحـــو دقيق،فقـــد انطلقـــت تلـــك الدراسة من جملة من المحددات التالية :

1- تسعى السياسة الأمريكية من خلال طرح مـــشروع الـــشرق الأوســـط والسعي لتحقيقه إلى إعادة رسم خريطة الواقع الإقليمي في المنطقـــة علـــى قاعدة اعتبار إسرائيل إقليميا جزءا من المنطقة وبالتالي العمل على دمجهـــا في هذا المشروع.

2- يندرج هذا المشروع في إطار المحاولات الأمريكية الراميـــة لأحكـــام سيطرتها على المنطقة وتعزيز مكانتها الاقتصادية والإستراتيجية.

3- يمكن هذا المشروع الولايات المتحدة من تركيز هيمنتها علـــى النظـــام الدولي.

وفي الوقت نفسه ترتكز تلك الدراسة إلى التساؤلات التالية :

- ما هي أهم الركائز التي تستند إليها السياسة الأمريكيـــة فيمـــا يتعلـــق بطرحها لمشاريع الشرق الأوسطية عامة ؟
- هل تأتي هذه المشاريع تعبيرا عن حاجات إقليمية خاصـــة بالمنطقـــة نفسها أم أنها تأتي في سياق تكريس الهيمنة والتبعية وتمكن إسرائيل مـــن فرض نفسها كقوة إقليمية معترف بها ؟

وبناء عليه يتم فيما يلي تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام رئيـــسة وذلك على النحو التالي.

القسم الأول:

وهو قسم تمهيدي أو ما يمكن تسميته بالإطـــار النظـــري للدراســـة ويتناول الخلفية التاريخية لمفهوم الشرق الأوسط بالإضافة إلـــى العوامـــل المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

قسم الثاني :
ويتناول هذا الرؤية الأمريكية للنظام العربي من خلال المشاريع
شرق أوسطية المتعددة:

ولا:مشروع الشرق الأوسط العسكري.
انيا : مشروع الشرق الأوسط الاقتصادي.
الثا : مشروع الشرق الأوسط الكبير (إصلاحي)

القسم الأول:

الإطار النظري:

أولا: لمحة تاريخية عن مفهوم الشرق الأوسط :

قبل التطرق إلى الرؤية الأمريكية للنظام البديل في المنطقة العربية ينبغي تحديد وضبط مفهوم (الشرق الأوسط) وما ينطوي عليه من مضامين ودلالات حيث يتفق معظم الكتاب والمؤرخون والمهتمون بمنطقة الشرق الأوسط على أن هذا المصطلح قد ورد من خارج المنطقة وارتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح الاستعمارية في المنطقة، فقد ارتبط هذا المفهوم بفلسطين نظراً لأهميتها التاريخية والدينية وموقعها الاستراتيجي بين آسيا وإفريقيا([1]) بين بلدان المشرق والمغرب العربي حيث قرّر الاستعمار البريطاني إقامة "إسرائيل" في قلب الوطن العربي كنقطة ارتكاز وانطلاق للتحكّم بالمنطقة العربية وثرواتها وإراداتها، وإسفين لفصل البلدان العربية الأسيوية عن البلدان الإفريقية. كتب تيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية العالمية (كحركة سياسية عالمية منظمة) عام 1897م في يومياته،: "يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية"([2])، لقد تم استخدام هذا المصطلح (الشرق الأوسط) لأول مرة عام 1902م

[1] سلامة احمد سلامة وآخرون –الشرق الأوسطية –هل هي الخيار الوحيد،مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة 1995 م ص24 للمزيد، محمد سيد أحمد، "الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية"، في: نادية مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997م، ص 205.

[2] - إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1997، ص62.

بواسطة الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية البحرية (الفريدماهان) لدي مناقشته الإستراتيجية البحرية الإمبريالية البريطانية([1])، وفي العام نفسه كتب مراسل من جريدة التايمز البريطانية يدعى (فالينتاين شيرول) مقالات تحت عنوان المسالة الشرق أوسطية يتناول مقومات الإستراتيجية المتوفرة في المنطقة والتي تعتبرها بريطانيا ضرورية لتامين مستعمراتها في الهند.([2])

غير أن استخدام هذا المصطلح بشكل أوسع بدأ أثناء الحرب العالمية الثانية وذلك للإشارة إلى المنطقة الممتدة من جنوب آسيا إلى شمال أفريقيا جغرافيا، كما ارتبط هذا المفهوم نظريا بالفكر الاستراتيجي البريطاني حتى أواخر النصف الأول من القرن العشرين وتمت ترجمته عملياً خلال الحرب العالمية الثانية بإنشاء بريطانياً والولايات المتحدة الأمريكية قيادة الشرق الأوسط لتنسيق عملياتها العسكرية في (فلسطين ــ الأردن ــ لبنان ــ سوريا ــ العراق ــ شبه الجزيرة العربية ــ تركيا ــ إيران)([3]). أما النطاق الجغرافي لمصطلح الشرق الأوسط فقد عبرت عنه دائرة المعارف لأمريكية: أن الشرق الأوسط يشمل البلدان التالية (البحرين،قطر،السعودية، الأمارات العربية،الكويت،اليمن،سلطنة عمان، العراق، سوريا،لبنان، الأردن، مصر، السودان، إيران، قبرص، تركيا، إسرائيل)وهذا التعريف كما هو واضح لا يشمل دول المغرب العربي أما التعريف البريطاني للشرق الأوسط فيضم بالإضافة إلى الدول السابقة كل من (أفغانستان، الباكستان) بالإضافة إلى جمهوريات آسيا الوسطي الإسلامية([4]).

والواضح من التعريفين السابقين انه يهدف في حقيقة الأمر إلى إشراك إسرائيل في أطار هذا المفهوم بغض النظر عن تباين الأعضاء المشاركين،لذا كثيرا ما يرتبط هذا المفهوم بالنزاع العربي –الإسرائيلي الذي يطلق عليه في أحيان كثيرة مصطلح (أزمة الشرق الأوسط) وكان من

---

[1] ـ محمد علي الحوات،مفهوم الشرق الأوسط وتاثيرها علي الأمن القومي العربي،مكتبة المدبولي،القاهرة ط1 2002ص14.

[2] ـ صلاح احمد زكي،النظام العربي والنظام الشرق أوسطي،دار العالم الثالث،القاهرة ط1995ص7.

[3] ـ محمد علي الحوات،مفهوم الشرق الأوسط وتاثيرها علي الأمن القومي العربي،مصدر سابق ص15

[4] ـ خليل حسين، الشرق الأوسط الكبير: المفهوم والخلفيات،2005/2/28في الموقع -http://www.middle-east-online.com

أهداف هذه التسمية إبراز الهوية الشرق أوسطية وطمس الهوية
ربية.

كما أن الشرق الأوسط مفهوم استخدم كمصطلح جغرافي سياسي
ر عن المنطقة العربية الإسلامية حيث أن تأسيس هذه الفكرة يعود
يخها إلي عقد الخمسينيات من أبان تصاعد دور الثنائية القطبية
مريكية السوفيتية وظهور سياسة الأحلاف وكانت تهدف إلى إدخال
ائيل في النسيج السياسي والاجتماعي للمنطقة(1).

ومع أن الرؤية الأمريكية شهدت تراجعا مع اشتداد حدة الصراع
ربي ـ الإسرائيلي من جهة وظهور الدور المؤثر للعلاقات العربية
وفيتية من جهة أخرى واتخاذ المشروع الصهيوني موقعة في المشهد
ياسي الإقليمي وما واكبها من نهوض قومي عربي من جهة ثالثة فان
يار الاتحاد السوفيتي وانتهاء عالم الحرب الباردة بهيمنة الولايات المتحدة
طب واحد على النظام الدولي وانحسار المد القومي العربي والقبول
عربي بالتسوية السلمية من خلال المفاوضات مع إسرائيل، مكن الرؤية
أمريكية للنظام الشرق الأوسط من الظهور من جديد ولتنطلق من السعي
عادة ترتيب الأوضاع الإقليمية سياسيا واقتصاديا بحيث تأخذ إسرائيل
قعها في ذلك النظام(2).

ويقول مارتن أنديك بهذا السياق "إن الولايات المتحدة بعد الحرب
باردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ـ قد أعادت تعريف منطقة الشرق الأوسط
شمل تركيا والدول الإسلامية في آسيا"(3)، وهذا يفسر تشجيعها لإقامة
حالف العسكري الإسرائيلي التركي وإسناد دور لتركيا في حل مشكلة
رة المياه في معظم دول المنطقة بتزويدها بما تحتاجه من مياه أنهارها.

ومن هنا كان الاتفاق بين مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل على
امة نظام إقليمي في الشرق الأوسط يقوم على أساس التعاون بين دوله في
مجالات المختلفة وخاصة المجال الاقتصادي، فضلاً عن كونه يرسخ

احمد صدقي الدجاني، الجذور التاريخية للشرق الأوسط،المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط،العدد 26 يناير
200م ص4

(2) www. Rezgr.com/debat/.

مارتن أنديك، ما وراء التوازن القوي، خيار أمريكا في الشرق الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية
بحوث والتوثيق، 1992،ص 21

السلام بين إسرائيل والدول العربية، وبالتالي يحقق الاندماج الإسرائيلي في المنطقة ويكفل لها الأمن ويحقق للولايات المتحدة مكاسب اقتصادية[1] كما يهدف نظام الشرق الأوسط المطروح إلى إعادة صياغة المنطقة جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة.

وعليه يسعى هذا المشروع إلى إيجاد وقائع مادية ملموسة وإنشاء بنى تنظيمية مؤسسية تسهم بشكل تدريجي وتراكمي في إعادة تشكيل خريطة المنطقة العربية وفقاً لصيغ جديدة ذات أبعاد سياسية يتم فيها تجاوز الهوية القومية العربية وإسباغ هوية إقليمية متعددة القوميات والأعراف وتجاوز مفهوم الوطن العربي إلى نظام إقليمي أوسع يضم دولاً غير عربية. وذلك وفقا لما يلي :

1. إحلال مفهوم الشرق الأوسط محل مصطلح النظام العربي.
2. دمج إسرائيل في إطار المنطقة من خلال السوق المشتركة وربطها في كل ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية،اقتصاديا واستراتيجيا [2].

ومع تبوأ الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي الجديد بدأت الرؤية الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط تخرج من حيز الفكر والتنظير والتصورات إلى مجال الواقع والتطبيق، وكانت الخطوة الأولى في ذلك هي القبول العربي بأسس التفاوض الثنائي ومتعدد الأطراف مع إسرائيل عبر صيغة مدريد وفقاً لمنهج الأرض مقابل السلام امتدادا إلى المفاوضات متعددة الأطراف بهدف الوصول إلى إرساء قواعد وترتيبات إقليمية حول

(1) حسن كنعان، مستقبل العلاقات العربية الأمريكية، دار الخيال، الطبعة الأولى، 2005، ص25.انظر أيضا وجيه كوثراني، "الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 23، صيف 1995، ص9.

(2) أيمن أبو زيتون، الأبعاد السياسية لمفهوم الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، معهد البيت الحاكمة، 1999، بغداد، ص 16-76، جميل مطر وعلي الدين علي، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مصدر سابق، ص 26، أحمد صدقي الدجاني، الجذور التاريخية للشرق الأوسط، ص 23-24.

عدد من القضايا الشائكة في المنطقة كقضايا الأمن والتعاون الاقتصادي والمياه واللاجئين إلى آخر الموضوعات المشتركة[1].

ثانيا :العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

منذ أن ورثت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية،وتحديدا بعد حرب السويس (العدوان الثلاثي على مصر) في العام 1956م،وهي تضع المنطقة العربية إي ما يسمي في اصطلاحها السياسي الشرق الأوسط في صلب المناطق الأكثر حيوية وأهمية لمصالحها الإستراتيجية في العالم،ويعتبر المدخل الواقعي (المصالح) احد المداخل المهمة لفهم طبيعة العلاقات الأمريكية بالمنطقة العربية (الشرق أوسط) حيث تمثل هذه المصالح القيم والأهداف التي تسعى السياسة الأمريكية إلى تحقيقها أو حمايتها في مواجهة الدول الأخرى،كما تتسم هذه المصالح بمركزيتها للبقاء والازدهار القوميين للدولة،وبالتالي تتسم بوجود درجة عالية من الإجماع القومي حولها،كما أنها لا تتغير بسرعة من فترة زمنية إلى أخرى أو من قائد سياسي لآخر،كذلك تتسم هذه لمصالح بأنه يمكن التعرف عليها وتحديدها ودراستها وفهم السياسة الخارجية انطلاقا منها [2].

فالباحث يستطيع أن يعرف ما القيمة الكبرى التي تسعى أو ينبغي أن يسعى صانع السياسة الخارجية وترجمتها في برنامج سياسته الخارجية،وبناء على ذلك يمكن فهم وتوقع تلك السياسة وتقييمها.

ويكاد يجمع أنصار المدرسة الواقعية على أن المصالح القومية للدولة تتحدد في حماية الإقليم وسكان الدولة (الأمن)والرفاهية الاقتصادية للدولة[3].

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، ص 11، أحمد ص الجارية والمحتملة، ص 144، يحيى غانم، مفاوضات السيادة على الشرق الأوسط، القاهرة، دار الخيال ط1، 2001، ص 39-44.

[2] للمزيد انظر،احمد يوسف احمد،محمد زيارة،مقدمة في العلاقات الدولية،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،1985م ص37 وانظر،على الدين هلال،مفهوم الإستراتيجية في العلوم الاجتماعية،الفكر الاستراتيجي العربي،السنة الأولى،العدد4،ابريل 1988 ،ص7.

[3]- على الدين هلال- محمود إسماعيل،اتجاهات حديثة في علم السياسة،اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة بالمجلس الأعلى للجامعات،القاهرة 1999م ص ص348-349.

وبناء علي ذلك يمكن أن تحدد العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط انطلاقا من مصالحها في منطقة الشرق الأوسط تلك المصالح التي تقوم بدور فعال في تحديد تلك السياسات.

لذا علينا أن ندرك بداية الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة الجغرافية.فهي واقعة في قلب العالم والتي ازدادت أهميتها مع تفاقم المصالح الأمريكية حيث انتقلت المنطقة من مجرد نقطة وصل بين الشرق والغرب إلى منطقة اقتصادية تتفاقم ثرواتها النفطية.

ولقد تبلورت أهميتها مع زرع إسرائيل في المجال الشرق أوسطي، وتنامت أهمية هذا المجال كثيرا أبان الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية بحلف وارسو والكتلة الغربية بحلف ناتو،ويمكن تحديد أهم العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بثلاثة عوامل رئيسية وهى كل من العامل الاقتصادي والاستراتيجي والسياسي.

وفي هذا السياق تجمع أدبيات السياسة الخارجية الأمريكية على أنه بعد تلاشي أهمية احتواء (الاتحاد السوفيتي كمصلحة إستراتيجية للولايات المتحدة)فان المصالح الأمريكية يمكن حصرها في أمرين أساسيين -امن إسرائيل،والبترول أو النفط العربي. يتبع ذلك كيفية تحقيق الاستقرار في المنطقة بما يضمن الحفاظ على هذين الأمرين.

في وثيقة أعدها مجلس الأمن الأمريكي عام 1994م تحت اسم (إستراتيجية الالتزام والتوسع) نجد أنها تتضمن ثلاثة مبادئ تشير بشكل واضح إلى مرتكزات السياسة الأمريكية الخارجية، وهى([1]):

- الحفاظ علي الهيمنة الأمريكية في العالم
- تحقيق الرخاء الاقتصادي
- تعزيز وترويج ديمقراطية السوق الحر في العالم.

لقد حلت هذه الإستراتيجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة محل إستراتيجية الاحتواء والتي تعني حسب تعبير أنطوني ليك مستشار الأمن القومي السابق توسيع المجتمع الدولي الذي يتشكل من ديمقراطيات اقتصاد

[1]-انظر: ودودة بدران،توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كلينتون،في الولايات المتحدة والوطن العربي،القاهرة،معهد الدراسات والبحوث العربية 1996م ص148.

السوق في إستراتيجية تولى اهتمامها الأول للتجارة الدولية،وتستهدف فتح الأسواق وإزالة الحواجز الجمركية أمام الصادرات والمشروعات الخبرات والأموال الأمريكية وتربط بين أمن الولايات المتحدة وبين نشر الديمقراطية ونظام الأسواق الحرة في العالم.

وبالنسبة للمنطقة الشرق الأوسط فقد حدد مارتن أنديك مساعد وزير الخارجية الأسبق المصالح الأمريكية فيها في إطار تلك الاستراتيجية في جملة النقاط التالية(1):

- ضمان استمرار التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة.
- أقامة علاقات جيدة مع دول المنطقة التي تبدي استعداداً لذلك.
- المحافظة علي أمن إسرائيل وبقائها ورخائها.
- تشجيع التوصل لتسوية عادلة ودائمة وحقيقية للصراع في الشرق الأوسط.

والواقع أن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط تكاد تكون ثابتة لم تتغير منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، وان انتهت المواجهة مع الاتحاد السوفيتي بعد انهياره وأصبحت هذه المصالح مهددة بدرجة أكبر من داخل المنطقة ذاتها،وخاصة الدول التي تعارض السياسة الأمريكية،كما أصبح المجال فسيحا أمام الولايات المتحدة لرسم وتنفيذ استراتيجية جديدة تخدم مصالحها في المنطقة.

القسم الثاني

المشروعات الأمريكية للشرق أوسطية:

لقد أولت الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط بناء على تلك المصالح الإستراتيجية مكانة بارزة في سياستها الخارجية، حيث جاءت المشروعات الأمريكية لتعبر عن الرؤية النظام الإقليمي العربي من خلال مشروعات الشرق أوسطية،ويمكن القول بان السياسة الأمريكية تبنت خيال

(1) ملخص: الخطاب القاه مارتن أنديك في 1993/5/18م إمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الادني،منشورات الأعلام الموحد الفلسطيني ،ت ف تونس 1993م.

رؤيتها لمشروع الشرق الأوسط ثلاثة أنماط من المشاريع الشرق أوسطية،سنأتي على تحليل كل منها على انفراد، توضيحا لتلك الرؤية.

أولا : الشرق أوسط عسكري :

تم طرح هذا التصور (المشروع) مع نهاية الحرب العالمية الثانية،حيث أصبحت السياسة الأمريكية أكثر وعيا للقيمة الإستراتيجية للشرق الأوسط وبأهمية طرق الوصول إلى النفط العربي ومن تصاعد النفوذ السوفيتي (الشيوعية)في المنطقة ومن ثم فإن هذا التصاعد سوف يهدد المصالح الأمريكية،وللوصول إلى الغاية أو المصلحة القومية قامت السياسة الأمريكية بطرح جملة من(المشاريع) والخطط التي تهدف إلى احتواء القوة العسكرية السوفيتية والنفوذ السوفيتي المتزيد في المنطقة من جهة والحفاظ علي مصالحها في المنطقة من جهة أخري.وقد تحددت تلك الخطط،من خلال ما يلي :

1)مبدأ ترومان:1947م:

أعلن الرئيس الأمريكي (هاري ترومان)عن الرؤية الأمريكية للنظام الإقليمي العربي من خلال دعم أنظمة التحالفات التي أقامتها الولايات المتحدة في الفترة من 1945-1955م والتي اشتملت على المخططات الإستراتيجية في المستقبل،ومنها (منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط) والتي تهدف إلى إيقاف التزايد السوفيتي في المنطقة، وجاء مبدأ ترومان تنفيذا لأهداف السياسة الأمريكية الرامية إلي احتواء القوة العسكرية السوفيتية على اعتبار أن الشرق الأوسط أصبح مسرحا إقليميا للحرب الباردة([1]).

2) حلف بغداد :1955م:

ركزت السياسة الأمريكية في رؤيتها لمشروع الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة على إقامة طوق خارجي عسكري للدفاع عن الشرق الأوسط، حيث دفعت تلك السياسة كل من (الباكستان-إيران-العراق-تركيا-بريطانيا) إلي عقد تحالف عسكري وفقا للرؤية الأمريكية بهدف تشكيل خط دفاع متقدم ضد محاولات السوفيت التوغل في منطقة الشرق الأوسط وأبعاده عن منابع النفط في كل من إيران والعراق والسعودية والدول الخليجية الأخرى.

---

[1] ثائق فلسطين،مائتان وثمانون وثيقة مختارة،1839-1987م،دائرة الثقافة مرت ف 1987م ص174

وسمي هذا التحالف باسم (حلف بغداد).غير أن الهدف غير المعلن في هذا المشروع هو التمهيد لإدماج إسرائيل مستقبلا في تحالفات مماثلة([1]).

3)مشروع ايزنهاور للشرق الأوسط 1957م:

استمرت المخاوف الأمريكية من محاولات السوفيت مد نفوذهم إلى منطقة الشرق الأوسط وبالتالي إلى مصادر النفط والذي يشكل بذلك تهديدا للمصالح الأمريكية، خصوصا بعد انهيار حلف بغداد، وحرب السويس 1956م والتي كشفت عن المأزق الأمريكي في الشرق الأوسط وضعف بريطانيا التي كانت تعتمد عليها السياسة الأمريكية في المنطقة لسنوات طويلة، وهو ما دفع بالرئيس ايزنهاور إلى طرح مشروع شرق أوسطي،واهم ما جاء في هذا المشروع هو التأكيد علي اعتماد برنامج للتعاون والدعم في المجال العسكري بالإضافة إلى استخدام القوات المسلحة الأمريكية لضمان وحماية سيادة واستقلال دول المنطقة ضد أي عدوان عسكري من قبل دولة يحكمها النفوذ الشيوعي([2]).

4)مشروع نيكسون للشرق الأوسط 1970م:

بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة العربية ومنطقة الخليج على وجه الخصوص بدأت المخاوف الأمريكية من حدوث فراغ يرى فيه السوفيت فرصة للتسلل وإقامة موطأ قدم لهم في منطقة الشرق الأوسط مما يهدد المصالح الأمريكية (منابع النفط)، مما دفع ذلك الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) إلى طرح رؤيته حول النظام الإقليمي العربي من خلال مشروع الشرق الأوسط لسد الفراغ ويقوم هذا المشروع على التوجهات التالية ([3]):

- مواصلة التزام أمريكا بمعاهداتها السابقة.
- حماية حلفائها إذا ما تعرضوا لتهديدات نووية.

---

[1] - توفيق ابوبكر،الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي –الصهيوني،ذات السلاسل للطباعة والنشر الكويت 1986م ط1،ص73

[2] - منير الهور،طارق الموسى،مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،دار الجليل للنشر عمان ، ط1، 1983،ص58

2-Public Papers of the President of the United States Richard Nixon :1969(Washington :GPO,1970)P.549

- إمداد الدول الحليفة للسياسة الأمريكية بالمساعدات العسكرية والاقتصادية إذا لزم الأمر، وكانت هناك حاجة إليها.

5) مشروع كارتر للشرق الأوسط 1977م:

مع تزايد الاعتماد الأمريكي على النفط العربي والانسحاب البريطاني من المنطقة العربية ووصول الأسطول السوفيتي إلى المحيط الهندي تعززت أهمية منطقة الشرق الأوسط لدي السياسة الأمريكية، واعتبار الخليج العربي منطقة حيوية ومعرضة للهجوم.لذا ينبغي أن تستحق الاهتمام الأكبر من الناحية العسكرية،فقامت تلك السياسة بتكثيف جهودها السلمية في المنطقة مما نتج عنه تحقيق مصالحة مابين مصر وإسرائيل والهدف من ذلك أخراج مصر من النظام الإقليمي العربي إلى نظام أوسع(شرق أوسطي) تكون إسرائيل جزءا منه، هذا من جهة، وإبعاد مصر عن النفوذ السوفيتي وإدخالها ضمن مناطق السيطرة الأمريكية من جهة أخرى. وقد دفع كل ذلك بالرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) إلى طرح مشروعه الشرق أوسطي والذي يتضمن([1]):

– تشكيل قوة عسكرية تعرف باسم (قوة الانتشار السريع)وتتكون هذه القوة من فرق خفيفة قادرة علي التحرك الاستراتيجي لمواجهة حالات الطوارئ في منطقة الشرق الأوسط، والهدف من ذلك هو :

–حماية منابع النفط.

–منع أي دولة أو مجموعة دول من فرض الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط.

– ضمان أمن إسرائيل كدولة.

ثانيا : مشاريع الشرق الأوسط الاقتصادية:

مع انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي وإعادة هيكلية النظام الدولي على أساس القطبية الواحدة، تم تأسيس نظام عالمي جديد، حسب ما أعلن عنه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في ابريل 1992م حيث أكد على أن النظام الجديد يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم

[1] عتيق ابو بكر ،الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي –الصهيوني، مصدر سابق،ص259

الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار و الازدهار وفوق كل شيء السلام([1]).

وقد بدأ التوجه الفعلي للسياسة الأمريكية علي هذا الأساس مع وصول(بيل كلينتون)إلي سدة الحكم.فبعد أن تمكنت الولايات المتحدة من إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة سعت للتأثير والضغط على النظام الإقليمي العربي وقبوله بنظرية أن ما تطرحه الإدارة الأمريكية لا مفر من قبوله، وبان من لا ينسجم مع الطرح الأمريكي سيبقي خارج النظام الجديد وسينبذ وبالتالي ليتحطم([2]).

وحول الرؤية الأمريكية وتصوراتها لما يسمي بالتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة أصدرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دراسة بعنوان "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"([3]). حيث أكدت على أهمية العمل على بناء ما أسمته تعارف إقليمي في الشرق الأوسط يقوم على مرتكزين أساسيين: الجغرافيا والاقتصاد، كبديل عن التعاون الإقليمي المبني على أساس قومي سياسي (النظام الإقليمي القومي العربي) على أن يشمل اعتراف الدول العربية بإسرائيل وإدماجها في النظام الإقليمي للمنطقة. أما بالنسبة للبعد الجغرافي فتؤكد على ضرورة قيام بنية إقليمية تضم دول المشرق العربي إلى جانب إسرائيل وتركيا وإيران، أما البعد الاقتصادي فترى الدراسة أنه يمكن تحقيقه من خلال التعاون الإقليمي عبر ثلاث مراحل قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأمد وعلى النحو الآتي :

1. تنمية التعاون في مجالات علمية وتكنولوجية في المرحلة قصيرة الأجل مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات للاتصال وبحث بدائل للطاقة إلى جانب السياحة والطب.
2. تطوير مصادر المياه بصفة أساسية في المرحلة المتوسطة الأجل من خلال مشروعات مختلفة مثل البحر الميت خليج العقبة نهر الأردن شبه جزيرة سيناء.

---

[1]- محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد،مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، القاهرة 1994م ص137

[2]- انظر للمزيد بيل كلينتون،حياتي،ترجمة حسام الدين منصور ،دار الري للنشر ،دمشق،2004،ص911-916.وانظر تقرير حول عملية السلام في الشرق الأوسط،الدوافع والانعكاسات (1991-2001)،مركز دراسات الشرق الأوسط عددان 18،19 لسنة 2002م الأردن ص33-54.

[3]- منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الأمارات العربية المتحدة ابوظبي 1996م

3. وعلى المدى البعيد يتم تجاوز الأبنية السياسية المتعارضة والمشكلات التي تعرقل العلاقات مثل الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال تنمية البنية الاقتصادية وفتح أسواق محلية[1].

كما وضعت بعض المرتكزات الأولية لهذه الرؤية الأمريكية خلال هذه المرحلة من قبل كل من (هنري كنسنجر، وبرنارد لويس، ووليم كوانت)، حيث أكد هنري كنسنجر على أن أهم ترتيبات الشرق الأوسط الجديد ينبغي أن تقوم على الحد من التسلح ورعاية اتفاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقديم برنامج دولي لحصار الإرهاب (معاقبته بحزم وصرامة) والحفاظ على ميزان القوى الجديدة لمنع الظروف التي تؤدي إلى إيجاد فراغ سياسيي قد يغري الدول الراديكالية بالتقدم لحل الصراع العربي – الإسرائيلي[2].

أما مستشار الأمن القومي (انتوني ليك)[3] فلقد اعتبر بأن هناك دولا وصفها بدول الارتداد كالعراق وإيران تهدد السلام مع إسرائيل كما أنها تهدد منابع النفط أيضاً، وعليه يتطلب الأمر لمواجهتها تأسيس أحلاف ذات بعد شرق أوسطي. ويرى أن تحقيق السلام من شأنه أن ينتزع دول الارتداد المبرر القوي لإستراتيجيتها ومن شانه أن يمهد لكتلة أكثر تلاصقاً لمساندة الولايات المتحدة لحصار وعزل تلك الدول[4].

من هنا تتضح معالم الرؤية الأمريكية للنظام العربي ففي حين يركز المفهوم العربي على التاريخ والثقافة ووحدة المصير للتأكيد على وجود أمة عربية واحدة يركز المفهوم الأمريكي على الجغرافيا والاعتبارات الإستراتيجية – الاقتصادية على وجود شرق أوسط كما أن الفكرة العربية تعبر عن مشروع سياسي حضاري متكامل، بينما يرتكز المنظور

---

(1) أحمد بهاء الدين شعبان، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000، القاهرة، دار سيناء للنشر، الطبعة الأولى 1993،ص 66-67.

(2) وليد عبد الحي، الصراع العربي ـ الصهيوني، نظرة مستقبلية شئون عربية، عدد 56، يناير 1988، ص 51.

(3) فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي،بيروت،مركز الدراسات والبحوث والتوثيق،ط2000،1 ص16

(4) حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، القطب الامريكى،محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة،مجلة السياسة الدولية عدد112،ابريل 1993، ص 23

الأمريكي على اختراق العربي واختلاطه بصورة غير مرغوب فيها مع حول الجوار الجغرافي[1].

وفقا للمخطط الأمريكي كما سارعت الولايات المتحدة إلى اقتراح توفير الموارد الذاتية والخارجية من أجل ضمان قيام نظام الشرق أوسطي وتوفير أسباب النجاح والاستمرار لهذا المخطط. في الوقت نفسه ظلت تعمل الإدارة الأمريكية على إضعاف وفشل النظام العربي وحرمانه من مقومات النجاح والاستمرار والمحاولة دون قيام التكامل الأمني القومي العربي.

إن ابرز الأهداف التي يسعى إليها المخطط الأمريكي هو إرساء سلام في صورة نظام إقليمي في المنطقة يشتمل على إحداث تغيير حقيقي في بنية نظام الشرق الأوسط وما يتطلبه ذلك من ضرورة استبدال النظام الشرق الأوسطي القائم باستثناء ــ (تركيا وإسرائيل) بإحلال نظام شرق أوسطي تأخذ فيه هذه الدول ادواراً مركزية مهمة علاوة على ضرورة قيام اقتصاديات الإقليم على أساس سوق مفتوحة ونظم سياسية ديمقراطية وفقاً للمفاهيم الأمريكية[2].

ويصف البعض هذا النظام الإقليمي الشرق الأوسطي/ بأنه مشروع سياسي بقوائم وآليات اقتصادية، حيث أنه مبني على القاعدة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف، ذلك لأن إسرائيل تسعى إلى تحقيق أهدافها النهائية بالبقاء والسيطرة كلياً أو جزئياً على منطقة الشرق الأوسط والتحكم فيها سياسياً واقتصادياً، ومن هنا فإنه من الصعب الفصل

---

(1) صلاح زكي أحمد، النظام العربي والنظام الشرق اوسطي،صراع الأهداف والمصالح،القاهرة،دار العالم الثالث،ط1995،1، ص 15، مارتن أنديك، ما وراء التوازن، ص 91-111، أحمد ثابت، مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي، مستقبل العالم الإسلامي مالطا : مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد 14، شتاء 1995، ص20، ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، القاهرة، دار الهلال، 1992، ص 52-18، مارتن أنديك، ما وراء التوازن القوي، خيار أمريكا في الشرق الأوسط، مصدر سابق،ص 91-111.

(2) أحمد يوسف، النظام الدولي والنظام العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1992، ص 18.

William B. Quandt., Peacemaking Paadnx : The Clinton Administration and Arab Israeli Negotiation a, studied in security and quarterly papers. Washington : Center for Political Research and Studied, vol. 11, no. 7 April 1994, p. 26-31.

بين السياسة والاقتصاد وفقاً لخيار السلام الأمريكي – الإسرائيلي ومشروعه الشرق الأوسطي[1].

وعليه يعد البعد الاقتصادي للتسوية السلمية للصراع العربي –الإسرائيلي من أهم الأبعاد المطروحة في ترتيبات السلام من وجهة النظر الأمريكية خلال هذه المرحلة، حيث أن الاتفاقيات بما في ذلك التبادل الدبلوماسي والترتيبات الأمنية لا تكفي لإرساء سلام على المدى البعيد فالسلام القائم على المعاهدات بمعزل عن قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية إذ أن ذلك هو نوع من السلام البارد وحسب.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى دراسة عن النظام الشرق الأوسطي الجديد قام بها كل من معهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط في جامعة هارفارد ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والمعهد الدولي لبحوث وسياسات الغذاء في واشنطن حيث أكدت على أن النظام الشرق الأوسطي يتحد عبر ثلاث مستويات هي[2] :

1. إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي يجمع بين الأردن – فلسطين – إسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين ويكون التعاون سريعاً بين الأطراف في مجالات النقل والسياحة والكهرباء والمصارف.

2. إقامة منطقة للتبادل الحر تضم إلى جانب تلك الدول كلا من مصر – سوريا – لبنان على أن تنتهي الترتيبات الخاصة في حدود 2010 وتقسيم اقتصاد المنطقة إلى قسمين: الأول بلدان الشرق العربي ومعها تركيا وإسرائيل والثاني بلدان المغرب العربي التي يخطط لربطها للتكامل مع اقتصاديات البلدان الأوروبية ومن ثم اختراق الاقتصاديات العربية المشرقية – المغربية وإدماجها في مجالات اقتصادية مجزأة ومخترقة الأمر الذي يقضي على بنية التكاملية للاقتصاد العربي.

---

(1) عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي،مركز دراسات الخليج العربي،القاهرة 1987م ص 12-13، طه عبد العليم، الشرق أوسطية في معادلة السلام العربي – الاسرائيلي،كراسات استراتيجية القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،الأهرام 1999م ص15.

(2) عبد المنعم السيد علي، مصدر سابق، ص 14، محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية،"المحاذير وأشكال المواجهة "المستقبل العربي،العدد 179 يناير 1994،ص 13.

- إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي تشمل بالإضافة على منطقة التبادل الحر بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يتم في إطارها حرية تكيف انتقال رؤوس الأموال.

هذه المستويات متداخلة ومترابطة حسب وجهة نظر تلك الدراسة تفضي كل واحد منها إلى الآخر كما تعتبر المفاوضات متعددة الأطراف الآلية التي ينهض عليها إقامة هذا النظام الشرق الأوسطي من خلال سلسلة من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية لإرساء قواعد ومقومات هذا النظام[1].

وأن تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلي والعربي من شأنه أن يجعل كلفة الانفصال عالية جداً بالنسبة إلى الأطراف العربية التي تحاول الإنسحاب أو الانفكاك من قيود تلك الترتيبات الجديدة. ومن جهة أخرى فإن مثل هذه الترتيبات والمشروعات تجعل إسرائيل المحور والمركز والمنتفع الأكبر منها مما يمهد لدور إسرائيلي مسيطر على المنطقة في المجال الاقتصادي.

ولقد أنيطت بلجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي خلال هذه المرحلة مهمة متابعة هذا المشروع الشرق الأوسطي الاقتصادي حيث تتولى هذه اللجنة الإشراف على مشروع بحثي بعنوان "الولايات المتحدة والشرق الأوسط" إلى جانب المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا. وهنا تبرز السمة الأولى لهذه الآلية وهي قيادتها عبر مؤسسات خارج المنطقة[2] والتي تعكس رغبة خارجية أكثر من كونها ضرورة داخلية نابعة من الأطراف الإقليمية وتحديداً الأطراف العربية[3].

ولقد أصبحت في مرحلة لاحقة المؤتمرات الاقتصادية الرابطة السياسة الاقتصادية للمنطقة، حيث أن مجرد انعقادها يعد مؤشراً على سقوط الجدار الأخير للمقاطعة العربية لإسرائيل.

---

(1) أحمد صدقي الدجاني، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل، مصدر سابق، ص 27، طاهر حمدي كنعان، حول النتائج الاقتصادية، مصدر سابق، ص 16-19.

(2) عبد الفتاح الجبالي، مصدر سابق ،1996، طه عبد العليم، السوق الشرق أوسطية في معادلة السلام العربي - الإسرائيلي، كراسات استراتيجية، العدد 133، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1995، ص 264-267.

(3) حمدي عبد الرحمن حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي رؤية عربية مستقبل العربي، 258، أغسطس 2000، ص 15، عبد الفتاح الجبالي، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية، الأهداف - النتائج - التوقعات، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 30 ربيع 1997، ص 18.

ولعله من المهم الإشارة هنا إلى عدد من المشروعات الأمريكية والقمم الاقتصادية الشرق أوسطية التي عقدت علي هذا الأساس، والتي يمكن أن نذكر كلا ما يلي :

1)مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي1994م :

ففي عام 1994 تم عقد المؤتمر الاقتصادي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء والذي جاء ليعبر عن إقراراً عربياً وتكريساً واقعياً لاستيعاب المنطقة ضمن نظام إقليمي أوسع هو النظام الشرق الأوسط وفقاً للمعايير الأمريكية كما طرح وزير الخارجية الأمريكي في هذه القمة الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط وأهم النقاط التي جاءت في تلك الرؤية، هي([1]):

- دعم عدد من الحريات الأساسية مثل حرية انتقال العمل ورأس المال والسلع والأفكار.
- إنشاء بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- إنشاء هيئة إقليمية للسياحة
- إنشاء مجلس إقليمي لرجال الأعمال.
- عقد مؤتمر جديد للمتابعة في عمان عام 1995م.

وجاءت قرارات المؤتمر لتدعو إلى إنشاء مجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقضي في مرحلة لاحقة حرية تدفق السلع ورؤوس الأموال واليد العاملة الأمر الذي يعني بدء العمل واقعياً على إنشاء سوق شرق أوسطية.

1- انظر: ماجد كيالي، النظام الإقليمي الجديد: الإطار الاقتصادي والأهداف، مجلة شؤون الشرق الأوسط - العدد العدد36 كانون الأول / ديسمبر 1994
انظر أيضا : عبد الفتاح الجبالي، قمة عمان بين أوهام السلام، ص 4-7، طه عبد الطيم، الشرق أوسطية الأبعاد، مصدر سابق،ص 265.

2) مؤتمر عمان الاقتصادي1995م :

جاءت هذه القمة لتواصل ما بدأته القمة السابقة من تحقيق اندماج لإسرائيل في المنطقة وبدأ النظام العربي مهيأ أكثر لقبول مساحة أكبر من العلاقات مع إسرائيل،كما أبدت الإدارة الأمريكية أكثر رغبة في إعادة تهيمن وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يتعلق بالرين كريستوفر) فجاءت في النقاط التالية ([1]):

- إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية على إسرائيل لأنها لا تفيد أحداً ولابد من وضع حد لها.
- تأسيس مجلس إقليمي لتبادل المعلومات وتنظيم طرق الاستثمار وتشجيع الارتقاء إلى المستوي العالمي في الأعمال المختلفة.
- إزالة القيود على التجارة والاستثمار.
- تأسيس بنك للتنمية والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط لدعم مشروعات القطاع الخاص وتشجيع الخصخصة والإصلاحات المختلفة.
- التزام الولايات المتحدة بأن يقوم بنك التنمية والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط بتلبية الاحتياجات المختلفة.

لقد أصبحت القمم الاقتصادية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف والأبعاد الاقتصادية في عملية التسوية، وذلك كبديل عن المفاوضات متعددة الأطراف، حيث أعطت دفعاً لتفعيل الأدوات الاقتصادية وتطوير التعاون الإقليمي على حساب مسار المفاوضات الثنائية العربية – الإسرائيلية وبمعزل عما قد تؤدي إليه تلك المفاوضات من نتائج[2].

3) مؤتمر القاهرة الاقتصادي1996م :

أما مؤتمر القاهرة لعام 1996م فقد كرس آلية تحقيق الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الجديد من خلال التأكيد على أن مشروع الشرق الأوسط آخذ في التحقيق فعلياً حيث أن المؤسسات والهيئات التي تقرر

[1] – عبد الفتاح الجبالي، المؤتمرات الاقتصادية.....مصدر سابق، ص 18.

- ضرورة إدماج إسرائيل ضمن النظام الشرق أوسطي الجديد وبالتالي إنهاء المقاطعة العربية المفروضة عليها.

ثالثا :مشاريع الشرق الأوسط الإصلاحي :

تبلورت الملامح العامة للرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الإصلاحي في أجواء ما عرف بالحرب على ما يسمى "الإرهاب العابر للقارات" بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 واحتلال أفغانستان والعراق([1]) حيث طرحت الإدارة الأمريكية بوش (الابن) في المرحلة اللاحقة بعد احتلالها العراق مشروع الشرق الأوسط أطلق عليه اسم (الشرق الأوسط الكبير)([2])في قمة الثمانية في الولايات المتحدة عام 2004م وركزت هذه المرة على ما أسمته تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي،وتوسيع الفرص الاقتصادية، حيث رأت هذه الإدارة بأنه طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة ستشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، كما سيمثل ذلك تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة وبالتالي على المصالح الأمريكية، واستندت في منطلقاتها الهادفة إلى حتمية إصلاح دول الشرق الأوسط بالنظر إلى أن هذه المنطقة الملتهبة من العالم باتت مُحضنا لتفريخ الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية" وغير ذلك مما بات يهدد أمن الولايات المتحدة نفسها ويقلق العالم "المتحضر".حيث جمعت الرؤية الأمريكية دولا شديدة التباين والاختلاف على المستوى الثقافي والتنموي، فهي تتحدث عن شرق أوسط واحد كبير ينبغي إصلاحه يبدأ من المغرب حتى أفغانستان مرورا بإيران وباكستان إضافة إلى تركيا وإسرائيل. وبررت الرؤية الأميركية الجديدة دواعي الإصلاح "بالتخلف الشديد" الذي تعيشه دول المنطقة واستشهدت في الحديث عن مظاهر هذا التخلف بالأرقام والإحصائيات التي جاءت في تقريري التنمية البشرية لعامي 2002 و2003([3]) اللذين أعدتهما مجموعة من المثقفين العرب

---

[1]- للمزيد انظر احمد سليم البرصان،مبادرة الشرق الأوسط الكبير -الأبعاد السياسية والاستراتيجية،مجلة السياسة الدولية،أكتوبر عدد155 لسنة2004م القاهرة.

[2]- نص مشروع الاميركي للشرق الأوسط الكبير كما جاء في جريدة الحياة بتاريخ 2004/2/13انظر أيضا http://www.egypty.com/kabreet/issue17/

[3]- تقريري التنمية الإنسانية العربية العام2002- 2003 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى 2003 نيويورك

بتمويل من الأمم المتحدة وتحدثا عن نقص الحرية والمعرفة وتمكين النساء من العمل. كما احتوت الرؤية تفصيلات كثيرة لسد الفجوات السابق ذكرها، ففي مجال الديمقراطية على سبيل المثال تحدثت عن أنه "من بين سبع مناطق في العالم حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية أواخر التسعينيات"([1]). ولهذا اقترحت الرؤية "تقديم مساعدات تقنية عبر تبادل الزيارات أو الندوات لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير".وفي مجال الفساد في بلدان الشرق الأوسط وكيفية إصلاحه تناولت الرؤية الأمريكية ضرورة تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد ومناقشة إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز المجتمع المدني من خلال تشجيع الحكومات في المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية، وزيادة التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية وتمويل منظمات غير حكومية تعمل في اتجاه التوصل إلى تقويم سنوي للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية الإعلام في المنطقة. وفي مجال بناء مجتمع المعرفة تناولت الرؤية الأمريكية ضرورة تعزيز جهود محو الأمية و ترجمة المؤلفات الكلاسيكية لدى مجموعة الدول الثمانية في مجالات الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة وإعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية النافدة والتبرع بها إلى المكتبات العامة وإلى المدارس والجامعات. و كما دعت الرؤية الأمريكية إلى عقد "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم" قبل انعقاد قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى([2]).وفي مجال توسيع الفرص الاقتصادية تضمنت الرؤية ما أسمته بمبادرة تمويل النمو من خلال "إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة"، وكذلك مبادرة التجارة التي ركزت على انضمام بلدان المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية.كما تهدف الرؤية الأمريكية إلى إحداث تغييرات ثقافية عميقة على عدة مستويات أهمها النظام التعليمي والخطاب الديني والمكونات القومية في تركيب الثقافة العربية. كل ذلك مع دعوات ليبرالية وإنسانية ظاهرية تتعلق بدور المرأة في الحياة العامة ودور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. كما تعمد الرئيس الأمريكي بوش في خطبه منذ نهاية عام 2003 وحتى نهاية فبراير

[1] - تقرير ي التنمية الإنسانية العربية للعام2002- 2003 برنامج....،مصدر سابق
[2] -انظر احمد ثابت في http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem

2004([1]) أن يغفل الحديث عن الصراع العربي الإسرائيلي أو "سلام الشرق الأوسط"، وقصرها على قضية التغيير السياسي في هذه المنطقة التي صارت تضم أفغانستان وباكستان وإسرائيل وتركيا إلى جانب كل الدول العربية.عليه يمكن القول أن مشروع الشرق الأوسط الكبير عبارة عن أفكار غير معدة جيدًا ومتناثرة ولا تشبه خطة محددة أو مشروعًا متكاملاً، فمن أهم ملامح الجانب المتعلق بالتغيير الديمقراطي الذي تريده الإدارة الأمريكية هو ما تحدث عنه الرئيس الأمريكي (بوش) في خطابه في السادس من نوفمبر 2003 عندما وصف المجتمع الديمقراطي الناجح المنشود بأنه مجتمع يضع حدودًا على سلطة الدولة وسلطة الجيش؛ لكي تتمكن الحكومة من الاستجابة لإرادة الشعب بدلاً من الاستجابة لإرادة النخبة فقط، وهو المجتمع الذي يشجع قيام المؤسسات المدنية السليمة وتشكيل الأحزاب ونقابات العمال ووجود الصحف ووسائل الإعلام المستقلة، أما اقتصاد هذه المجتمع فهو قائم على اقتصاد القطاع الخاص ويضمن حق الملكية الفردية ويعاقب الفساد ويخصص الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم للمواطنين ويعترف بحق المرأة، وبدلاً من توجيه مواطنيه نحو كراهية ورفض الآخرين يسعى إلى تحقيق آمال شعبه.وبهذا المعنى أيضًا قدم كولين باول وزير الخارجية مبادرة الشراكة الأمريكية شرق الأوسطية، وإلى جانب القضايا الاقتصادية التي تتشابه مع ما ورد في خطاب بوش سالف الذكر، ذكر باول أن هذه الرؤية صممت لدعم الرجال والنساء والشباب في الشرق الأوسط في سعيهم نحو الديمقراطية والحريات المدنية وحكم القانون، وتحدث عن برامج الإدارة الأمريكية في هذا الصدد والتي تتضمن ما يلي([2]):

- مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط.

1- سيد محمد الداعور، مشروع اميركي يرسم خريطة جديدة للمنطقة الشرق الأوسط، الكبير أم الجديد،في
http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/16032004/almlfsars

2- نص الخطاب وزير الخارجية الولايات المتحدة الأميركية كولن باول في مؤسسة التراث في واشنطن في 12 / 12 / 2002في موقع. http://mostakbaliat.com/petrol.html

– دعم إنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية وشركات وسائل الإعلام المستقلة، ومنظمات إجراء الاستفتاءات ومؤسسات الفكر والرأي وغيرها.
– برامج شفافية النظم القانونية والتنظيمية وتحسين إدارة العملية القضائية.
– التدريب للمرشحين لمناصب سياسية ولأعضاء البرلمانات وغيرهم من المسئولين المنتخبين.
– التدريب والتبادل للصحفيين في الصحف التقليدية والصحافة الإلكترونية.

وأجمالا يمكن القول أن الشرق الأوسط الكبير في رؤيته الأمريكية الجديدة وهي رؤية يمينية محافظة لا تدرك أهمية إيجاد حلول للصراعات الإقليمية وعلى رأسها الصراع العربي – الصهيوني وضرورة خروجها من العراق كمدخل لتخفيف حدة الاستقطاب، ولا تدرك جسامة التناقض الكائن بين عدم إمكانية التوفيق بين الضربات الوقائية التي تتبناها هذه الإدارة ومتطلباتها الأمنية في إطار محاربة ما يسمى الإرهاب وبين الإصلاح الديمقراطي.كما أن الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الإصلاحي والذي انطلق من السلبيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية وبشكل انتقائي، أسقط أهم ما ورد في التقرير حول التحديات والمخاطر التي واجهت وتواجه الإصلاح بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

القسم الثالث

الخلاصة وأستنتاجات تحليلية :

تشكل هذه الدراسة محاولة لتتبع منحنى سياسة الولايات المتحدة الأميركية اتجاه النظام الإقليمي العربي في إطار مشاريعها الشرق أوسطية وتحديدا منذ بروز هذا المفهوم في السياسة الأميركية إلى فترة رئاسة بوش (الابن).

كما أوضحت الدراسة مفهوم الشرق الأوسط أمريكيا والعوامل المؤثرة في السياسة الأميركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى تناول أهم المشاريع الأمريكية الشرق أوسطية.

وفي ضوء ما ورد يمكن أن نصوغ الخلاصة والاستنتاجات التحليلية التالية:

1) تنطلق الرؤية الأمريكية للنظام العربي من خلال مفهوم الشرق الأوسط والذي يهدف إلى إيجاد وقائع مادية ملموسة وإنشاء بنى تنظيمية مؤسسية تسهم بشكل تدريجي وتراكمي في إعادة النظام العربي وفقا لصيغ جديدة يتم فيها إدماج دول وقوميات أخرى غير عربية، وعلى الوجه الأخص دمج إسرائيل في إطار المنطقة من خلال السوق المشتركة وربط كل ذلك بالسياسة الأميركية.

2) أن الهدف من المشروع الأميركي القديم الجديد (الشرق الأوسط) الحفاظ على المصالح الأميركية في المنطقة العربية، وهي :
-الحفاظ على استمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة
-الحفاظ على امن إسرائيل
-ولتحقيق هذين الأمرين تسعى السياسة الأميركية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة (السلام)من خلال تشجيع التوصل إلى اتفاقيات سلام مابين العرب وإسرائيل.

3) استندت الرؤية الأمريكية لمفهوم الشرق الأوسط إلى عدة خطط ومشاريع مرحلية منها العسكري والاقتصادي والإصلاحي، حيث أنه مع بروز أي متغير إقليمي أو دولي تتطور الرؤية الأمريكية،فمع بروز الحرب الباردة كان هناك شرق أوسط عسكري، ومع نهاية هذه الحرب وبروز القطبية الأحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي برز مفهوم اقتصادي ومع إحداث 11 سبتمبر واحتلال أفغانستان والعراق برز مفهوم إصلاحي. تشكل هذه الدراسة محاولة لتتبع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه رؤيتها نحو النظام الإقليمي العربي من خلال مفهوم الشرق الأوسط، أي منذ بروز هذا المفهوم في السياسة الأمريكية إلى فترة رئاسة بوش(الابن).

4) كما أن المرحلة الثالثة للرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الإصلاحي تأتي تعبيرا عن الحضور الجديد والمختلف للولايات المتحدة في المنطقة والذي صار ضاغطا عليها وغير قانع بأنماط التأثير السابقة فيها عبر بوابة التوافق الغربي الواسع حولها، أو من خلال التفاهمات مع دولها الكبرى المعتدلة، ونازعا إلى حصارها عبر الأدوات الصغيرة من قضايا فرعية أو خلافية (تورط بعض العرب في أحداث سبتمبر) أو إشكالية (الموقف من الديمقراطية) والتي قادت تدريجيا وتصاعديا إلى مبادرة الشرق الأوسط

الكبير التي تتسم بأمرين يميزانها عن المرحلتين الأوليين للطرح(1):

أولا: هو الاتساع الجغرافي الملحوظ من الوصف "الكبير"، ومن التحديد إذ يضم ليس فقط باكستان وتركيا كما كان في المرحلة الأولى، أو تركيا وحدها في المرحلة الثانية، بل تركيا وباكستان وأفغانستان وإيران بجانب العرب و"إسرائيل" وهما الركيزتان الدائمتان للشرق الأوسط صغيرا كان أو كبيرا.

وثانيا: العمق الوظيفي المطلوب من الطرح وهو "التغيير الشامل" فعلى عكس المرحلتين الأوليين من تيار الشرق أوسطية واللتين استهدفتا أبعادا سياسية وإستراتيجية ضد الاتحاد السوفييتي أو تكيفا مع متطلبات الصراع العربي- "الإسرائيلي"، تستهدف المرحلة الثالثة إحداث تغييرات ثقافية عميقة على عدة مستويات أهمها النظام التعليمي، والخطاب الديني! فضلا عن المكونات القومية في تركيب الثقافة العربية وإن استبطنت هذه الأهداف لمطالب ليبرالية وإنسانية مثل دور المرأة في الحياة العامة، ودور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والمشاركة الديمقراطية وغيرها.

ولعل العمق الذي تتسم به هذه المرحلة ينبع من حقيقة مهمة تميزها عن سابقتيها، فبينما مثلت لمرحلتان السابقتان استجابة لتحولات دولية بالأساس من قبيل تدشين وممارسة سياسات الحرب الباردة وإعادة بناء التحالف الغربي في المرحلة الأولى، ثم تجاوز تلك السياسات نفسها والقضاء على جيوبها وأنماط الصراع التي شكلتها في المرحلة الثانية؛ فإن الأخيرة تأتي كاستجابة لمحصلة نوعين من التحولات: الأول خارجي يتمثل في النزعة الإمبراطورية المتنامية بذريعة 11 سبتمبر والمرتكزة على فجوة القوة الشاملة مع الآخرين لمصلحة الولايات المتحدة منذ التسعينيات والتي غذت بدورها الاتجاهات المحافظة واليمينية في العقل السياسي الأمريكي.

أما الثاني فهو داخلي يتعلق بالحالة العربية الراهنة التي تشهد نموا في ضعفها منذ حرب الخليج الثانية وحتى احتلال العراق، فلم يكن متصورا أن تطرح قوة دولية أخرى في عالمنا المعاصر رؤية من تلك النوعية التي تهدف إلى إعادة رسم ملامح الثقافة القومية حتى في جذرها الديني ما لم

1- http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=

تكن قد تمكنت من مفاتيح عديدة وكرست لنفسها وجودا غير منازع فيه على ذلك النحو الاستثنائي الذي تجسده الولايات المتحدة منذ احتلالها للعراق. ولعل الأمر الأكثر خطورة في المرحلة الثالثة لطرح مشروع الشرق الأوسط "الكبير" كونها لا تنطلق كسابقتها "الشرق أوسطية" من ضرورة حل الصراع العربي –"الإسرائيلي" كأساس لإغلاق ملفات الجغرافيا السياسية المفتوحة وصراعاتها الموروثة من القرن العشرين، لتستبدل بها ملفات الجغرافيا الاقتصادية القائمة على أنماط التعاون والتكتل وتدعيم النزعة العالمية المفترض كونها روحا للقرن الحادي والعشرين، وإنما من إمكانية أو "وهم" تحييده بتحويله إلى مشكلة عادية فرعية قد تحل أو لا تحل، لأن الغاية النهائية أصبحت شل قدرة المنطقة على إفراز العنف أو الإرهاب على نحو يهدد الأمن الأمريكي ادعاء، إضافة لمشروع اليمين المحافظ لبسط السيطرة العالمية وتلبية مطالب المجمع الصناعي العسكري، وضمان التفوق "الإسرائيلي" الحاسم على الدول العربية، ونزع عقيدة القومية العربية في الحقيقة.

5) أدّى طرح المشروع إلى انقسام الدول العربية حول الموقف منه وظهرت أربعة مواقف:

المجموعة الأولى: رفضت المشروع وعلل بعضها سبب الرفض لأنها لم تشترك في صياغته وجاء من الخارج.
المجموعة الثانية: أيدت المشروع وطالبت بفتح حوار بناء مع الولايات المتحدة.
المجموعة الثالثة: نادت بالتريث والانتظار وإجراء الاتصالات مع الولايات المتحدة.
المجموعة الرابعة: تحفظت على المشروع وطالبت بإيضاحات وتفسيرات من الولايات المتحدة.

باختصار تريد الولايات المتحدة حمل دول المنطقة على تبني مفهومها للإصلاح الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي. وتبدأ بالخصخصة واقتصاد السوق والدخول بشراكة مع معظم دول المنطقة وبمناطق التجارة الحرة وفتح الحدود على مصراعيها أمام "إسرائيل" والهرولة في تطبيع العلاقات معها وإنهاء المقاطعة العربية ونسيان الماضي

ووقف مقاومة الاحتلال الإسرائيلي كما وضعت الولايات المتحدة المشروع دون مراعاة لمواقف ومصالح وثقافة شعوب المنطقة، وتوجهها إلى شعوب وحكومات المنطقة لنيل رضاها لضمان استمرار وجود قواعدها العسكرية وابتزاز بعض القادة العرب لخدمة المخططات الأمريكية والإسرائيلية وعلى حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

المراجع العربية :

1) أحمد ثابت، مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي، مستقبل العالم الإسلامي مالطا : مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد 14، شتاء 1995.
2) احمد يوسف احمد،محمد زبارة،مقدمة في العلاقات الدولية،مكتبة الانجلو مصرية،القاهرة،1985م.
3) احمد صدقي الدجاني، الجذور التاريخية للشرق الأوسط،المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط،العدد 26 يناير 2001م.
4) إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1997.
5) أحمد بهاء الدين شعبان، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000، القاهرة، دار سينداء للنشر، الطبعة الأولى 1993.
6) احمد سليم البرصان،مبادرة الشرق الأوسط الكبير –الأبعاد السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية،أكتوبر عدد155 لسنة2004م القاهرة.
7) أيمن أبو زيتون، الأبعاد السياسية لمفهوم الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، معهد البيت الحاكمة بغداد، 1999.
8) بيل كلينتون،حياتي،ترجمة حسام الدين منصور،دار الري للنشر،دمشق،2004م
9) توفيق ابوبكر،الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي –الصهيوني،ذات السلاسل الطباعة والنشر الكويت 1986م ط1.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2002- 2003 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة:الأولى 2003 نيويورك.

10) تقرير حول عملية السلام في الشرق الأوسط،الدوافع والانعكاسات (1991-2001)،مركز دراسات الشرق الأوسط عددان 18،19 لسنة 2002م الأردن
11) حسن كنعان، مستقبل العلاقات العربية الأمريكية، دار الخيال، الطبعة الأولى، 2005.

12) حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، القطب الامريكي،محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة،مجلة السياسة الدولية عدد112،ابريل 1993.
13) حمدي عبد الرحمن حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي رؤية عربية مستقبل العربي، 258، أغسطس 2000.
14) خالد سعد زغلول، مشروع السوق الشرق أوسطية من منظور اقتصادي عربي، مجلة الحقوق (1) 1997م،عدد 21.

15)خطاب ألقاه مارتن أنديك في 1993/5/18م إمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،منشورات الأعلام الموحد الفلسطيني م.ت.ف تونس 1993م
16) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، القاهرة، دار الهلال، 1992،
17) وثائق فلسطين،مائتان وثمانون وثيقة مختارة،1839-1987م،دائرة الثقافة م.ت.ف 1987م
18) ودودة بدران،توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كلينتون،في الولايات المتحدة والوطن العربي،القاهرة،معهد الدراسات والبحوث العربية 1996م.
19) سلامة احمد سلامة وآخرون –الشرق الأوسطية –هل هي خيار الوحيد،مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة 1995.
20) صلاح أحمد زكي، النظام العربي والنظام الشرق اوسطي،صراع الأهداف والمصالح،القاهرة،دار العالم الثالث،ط،1995.
21) طه عبد العليم، السوق الشرق أوسطية في معادلة السلام العربي - الإسرائيلي، كراسات استراتيجية، العدد 133، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1995.
22) عبد الفتاح الجبالي، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية، الأهداف - النتائج - التوقعات، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 30 ربيع 1997.
23) علي الدين هلال- محمود إسماعيل،اتجاهات حديثة في علم السياسة،اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة بالمجلس الأعلى للجامعات،القاهرة 1999م.
24) عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي،مركز دراسات الخليج العربي،القاهرة 1987م.
25) فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي،بيروت،مركز الدراسات والبحوث والتوثيق،ط،2000م.
26) مارتن أنديك، ما وراء التوازن القوي، خيار أمريكا في الشرق الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1992
27) ماجد كيالي، النظام الإقليمي الجديد: الإطار الاقتصادي والأهداف، مجلة شؤون الشرق الأوسط - كانون الأول / ديسمبر 1994
28) محمد علي الحوات،مفهوم الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي،مكتبة المدبولي،القاهرة ط1 2002ص.
29) محمد سيد أحمد، "الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية"، في: نادية مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997م.
30) محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد،مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، القاهرة 1994م.
31) محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية،"المحاذير وأشكال المواجهة "المستقبل العربي،العدد 179،يناير 1994.
32) منير الهور،طارق الموسى،مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،دار الجليل للنشر عمان ، ط1، 1986
33) وليد عبد الحي، الصراع العربي - الصهيوني، نظرة مستقبلية شئون عربية، عدد 56، يناير 1988م.

34) يحيى غانم، مفاوضات السيادة على الشرق الأوسط، القاهرة، دار الخيال ط1، 2001 م.

المراجع الأجنبية :

-Public Papers of the President of the United States Richard Nixon ;1969(Washington :GPO.1970
William B. Quandt., Peacemaking Paradox : The Clinton Administration and Arab Israeli Negotiation a, studied in security and quarterly papers. Washington : Center for Political Research and Studied, vol. 11, no. 7 April 1994.

مواقع الانترنت
خليل حسين، الشرق الأوسط الكبير: المفهوم والخلفيات، 2005/2/28في الموقع http://www.middle-east-online.com

www. Rezgr.com/debat
نص مشروع الأميركي للشرق الأوسط الكبير كما جاء في جريدة الحياة بتاريخ 2004/2/13انظر أيضا /http://www.egypty.com/kabreet/issue17
سيد محمد الداعور، مشروع اميركي يرسم خريطة جديدة للمنطقة الشرق الأوسط ، الكبير أم الجديد في http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/16032004/almlfsais،

نص الخطاب وزير الخارجية الولايات المتحدة الأميركية كولن باول في مؤسسة التراث في واشنطن في 12 / 12 / 2002في موقع. http://mostakballat.com/petrol.htm